صوت تركستان

مجلة إخبارية شهرية

العدد السادس والسبعون | أبريل 2024

جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام
شەرقىي تۈركىستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيىتى

TURKESTAN1533
ISTIQLALTV.NET
EASTTURKISTAN
UYGHUR.ALHURRIA

لم أسواق تركستان الشرقية مهجورة؟

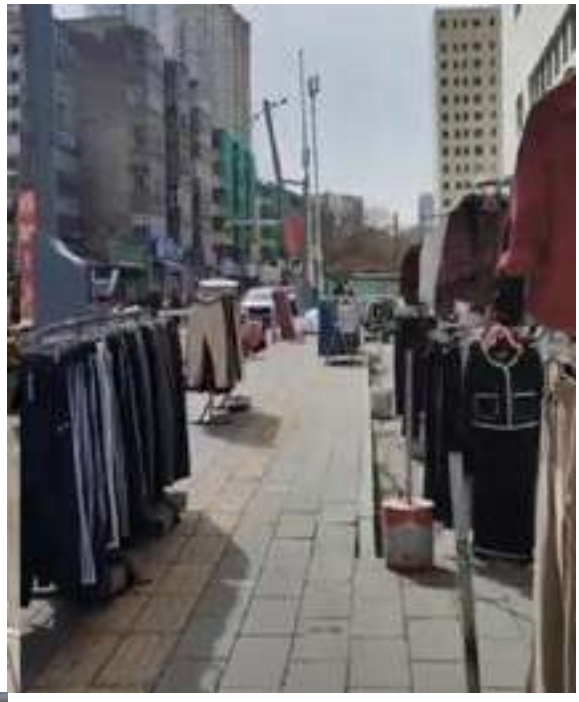

تعتبر الأسواق مكانا يشتري البعض منه احتياجاته، بينما البعض الآخر يبيع من أجل قوت يومه. تميزت أسواق تركستان الشرقية وخصوصا الشعبية منها بازدحامها وتنوعها منذ الأزل. ولكن في السنوات الأخيرة، بدأ التزاحم بالانخفاض، حتى باتت تلك الأسواق خالية من شعب تركستان الشرقية "الأويغور".

يتسارع الناس للذهاب إلى الأسواق في الأعياد والمناسبات في كل دول العالم، حيث تكاد الأسواق لا تتسع للأشخاص رغم وساعتها. ولكن في تركستان الشرقية، أصبحت الأسواق خالية من شعبها المضطهد، حتى في الأيام التي سبقت العيد.

لم ذلك؟ هل باتوا لا يؤمنون بالعيد ولا يحتفلون بها؟ أم صاروا بلا حاجة للأسواق؟ طبعا لا. ولكن توجد عدة أسباب قسرية، من ضمنها: اعتقال السلطات الصينية ملايين الأويغور في السجون والمعتقلات الصينية قسرا، ومنع الأويغور من الاحتفال بالأعياد الإسلامية، ومنعهم من التحرك بحرية، واعتقال الأطفال في معسكرات الأطفال الصينية تحت مسمى المدارس الأويغورية، وتطبيق جريمة الإبادة الجماعية، ومنع الملابس والأشياء الإسلامية، وغيرها من السياسات القمعية.

وقد قامت السلطات الصينية بنقل العديد من المستوطنين الصينيين إلى تركستان الشرقية ليحلوا أماكن الأويغور، وليوهموا المجتمع الدولي بوجود الأويغور بكثرة وأنهم سعداء. فملأت الأسواق بالصينيين المتنكرين بملابس الأويغور.

وقد نقل الأويغور أوضاع أسواق تركستان الشرقية على شكل سخرية قائلين جمل مثل: لماذا لا يوجد أحد في أسواق العيد، هل انتقلتم إلى كوكب آخر!؟ أحداث غير مسبوقة تحدث. لقد أحضرنا البضاعة ولكن لا يوجد أحد ليشتري الملابس، هل تلبسون الأغصان بدل الملابس؟"

كما نهبت السلطات الصينية الشيوعية ثروات ومنازل وأراضي وأموال شعب تركستان الشرقية بحجج عديدة، ومنحتها للصينيين المستوطنين.

وضع المسنين الأويغور في السجون الصينية يثير القلق

في الصورة: المثقفون الأويغور المعتقلون (الصف الأول من اليسار إلى اليمين) إلهام توختي، تاشبولات طيب، قوربان محمود، عبد الكريم رحمن، (الصف الثاني من اليسار إلى اليمين) خالمورات غفور، عبد القادر جلال الدين، أرسلان عبد اللّه، راحلة داود، يالقون روزي.

في عام 2017، تم الكشف عن أن عددًا كبيرًا من الأويغور الذين تزيد أعمارهم عن 55 عامًا مسجونين من بين الأويغور المحتجزين في معسكرات الاعتقال باسم "إعادة التعليم" و"محاربة الإرهاب" و"محاربة الطغيان".

أصدرت "شبكة الشهود" التابعة للناشط في مجال حقوق الإنسان جين بونين قائمة في 27 مارس تتضمن السير الذاتية لأكثر من 60 من المثقفين وعلماء الدين والكتاب المعروفين من الأويغور.

ومن بين الأسماء الذين تم التحقق عنهم أساتذة الجامعات كـ "جامعة شينجيانغ" الذين حُكم عليهم بالسجن لأجل غير مسمى لأكثر من 15 عامًا، أمثال راحلة داود، وأرسلان عبد اللّه، وغيرت جان عثمان، وعبد القادر جلال الدين، وعبد البصير شكري، وغيرهم.

وكذلك الصحفيين والكتاب مثل عبد الرحمن آباي، والأستاذ عبد الكريم رحمن، وكذلك الذين توفوا بعد سجنهم في سجون الصين، من كبار المثقفين الأويغور وعلماء الدين وشخصيات عامة مثل عابدين أيوب الذي توفي في السجن، وشهادات شهود عيان أجانب الذين عرفوهم عن قرب، وروابط الأخبار وسائل الإعلام المستقلة، ومنظمات حقوق الإنسان التي تم التحقق منها، كما سيتم تفصيل الدعوات والبيانات الصادرة عن المنظمات.

وفي معلومات عن البروفيسورة راحلة داود التي احتلت المرتبة الأولى في القائمة، أدرجت شهادة ابنتها عقيده بولات التي تعيش في الولايات المتحدة، والتفاصيل التي جمعتها وسائل الإعلام المستقلة، وتصريحات ودعوات خبراء الأجانب في قضية الأويغور ومنظمات حقوق الإنسان التي تطالب بإطلاق سراحها بالتفصيل.

أجرت راحلة داود عملاً ميدانياً في عام 2005، وأجرت مقابلات مع الضيوف في حفل زفاف

تلقت عقيده ابنة راحلة داود مقابلة مع إذاعة آسيا الحرة، تذكر فيها ظروف اعتقال والدتها راحلة داود وتصر على ضرورة إطلاق سراح المثقفين الأويغور مثل راحلة داود وغيرها دون قيد أو شرط.

كما تلقى السيد عبد الولي أيوب، الناشط في مجال حقوق الإنسان والذي ينشر قائمة المثقفين الأويغور الأسرى منذ عام 2018 ويقوم بتحديث القائمة باستمرار، مقابلة في هذا الصدد. وقال إنه من بين المثقفين الأويغور المعتقلين، فإن معظم الأساتذة تزيد أعمارهم عن 60 عامًا، ومن المعروف أن حياتهم في خطر دائم. والآن أصبحت المخاوف في هذا الشأن في تزايد مستمر.

وتذكر القائمة أيضًا أسماء مثقفين وعلماء الدين وشخصيات عامة بارزين من الأويغور الذين توفوا في السجن وبعضهم توفوا بعد إطلاق سراحهم من السجن. وفي حديثه عن هذا، قال السيد عبد الولي أيوب: إن هناك بعض المثقفين والعلماء الأويغور الذين أعرفهم شخصيا.

وذكر السيد عبد الولي أيوب في كلمته أن من بين مسلمي الأويغور الذين ماتوا في السجن، بالإضافة إلى عبد الكريم رحمن، الكاتب عبد اللّه ثابت، والعالم الديني عابدين أيوب دامولام ، ومحمد صالح دامالام ، وعبد الحميد دامالام، و عبد الأحد مخدوم حاجم.

من بين مُسنِّي الأويغور الأسرى في القائمة، هناك بعض الأويغور العاديين غير المعروفين والذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا. وسجنت الحكومة الصينية هؤلاء الأشخاص بتهم جرائم التطرف الديني، بما في ذلك إرسال أطفالهم لتلقي التعليم الديني في دول مثل مصر وتركيا، ومشاركتهم في الأنشطة الدينية، وزياراتهم لدول مثل المملكة العربية السعودية وتركيا كالحقائق الجنائية.

ومن بين الشهود على موقع "نحن الشهود"، أدلت ابنة أخت العالم الديني عابدين أيوب، السيدة ماريا محمد من بوسطن، بشهادتها حول أقاربها الذين تم اعتقالهم وتتراوح أعمارهم بين 55 و60 عامًا. وفي مقابلة مع قسم الأويغور في إذاعة آسيا الحرة، قالت السيدة ماريا محمد إنه بالإضافة إلى زوجها صادر علي وعمها عابدين أيوب الذي توفي في السجن، هناك أقارب أخرى محكوم عليهم بالسجن لفترات طويلة.

وفي كلمتها: إن غفار جان محمد علي، الذي ورد اسمه على موقع " نحن الشهود "، هو عم آخر لها، وقد حكم على عمها غفار جان محمد علي بالسجن 20 عاما. وسمعت فيما بعد أن عمه، غفار جان محمد علي، قد أخرج مؤخراً من السجن لتلقي العلاج بسبب مرض مزمن. لكن بعد وفاة عمها عابدين أيوب، لم تتمكن من الحصول على أي معلومات جديدة عن أقاربه الآخرين في السجن لأن جميع أقاربه في مسقط رأسها آتوش انقطع الإتصال بهم تماما.

سجلت الصين هذا العام رقما قياسيا في نقل المستوطنين الصينيين إلى تركستان الشرقية

تم تسجيل رقم قياسي جديد هذا العام في عدد اللاجئين الصينيين الذين تم نقلهم من المقاطعات الصينية في إطار ما يسمى "خطة المنطقة الغربية" من أجل تصيين تركستان الشرقية المحتلة.

وفقًا لما ذكرته وكالة الدعاية الصينية في 21 أبريل، فإن عدد طلاب الجامعات الصينية الذين ينتقلون إلى تركستان الشرقية في عام 2024 تحت مسمى "تجنيد المتطوعين وفقًا لخطة المنطقة الغربية" قد ارتفع بشكل كبير. وكان هذا العام هو العام الذي تم فيه نقل أكبر عدد من المستوطنين الصينيين إلى تركستان الشرقية منذ إطلاق المشروع.

ووفقا لوسائل الإعلام الدعائية الصينية، فإن التسجيل لما يسمى بـ "خطة المنطقة الغربية" لعام 2024 يجري بشكل عاجل. وفي عام 2024، يمكن للطلاب الذين تخرجوا من الكليات العادية أو في مرحلة الدراسات العليا التسجيل في ما يسمى بـ " برنامج المتطوعين في المنطقة الغربية".

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للصينيين التسجيل في ما يسمى بمحطة إذاعة "رابطة الشباب الشيوعي في شينجيانغ" أو ما يسمى بالموقع الرسمي لـ"خطة المنطقة الغربية".

ويُذكر أنه وفقًا للزيادة في عدد المتطوعين المقبولين، ستقوم "اللجان النقابية" المحلية بالتحضير مسبقًا، ووفقًا لاحتياجات أصحاب العمل، تعزيز ما يسمى بنظام إدارة الخدمة "التطوعية" لمساعدتهم في الحصول على وظائف و البقاء في تركستان الشرقية.

تقوم الصين بدعوة المستوطنين الصينيين من المقاطعات الصينية تحت مسميات مختلفة من خلال وسائل الإعلام الدعائية في كل مقاطعة ومدينة وقرية؛ لتعزيز حركة الاستيطان في تركستان الشرقية، ولتحقيق الهدف المتمثل في تصيين تركستان الشرقية بشكل كامل.

في السابق، كانت هناك أيضًا مقاطع فيديو تدعو الشعب الصيني إلى الاستقرار في تركستان الشرقية، وتعلن عن توفير الأراضي المجانية والمنازل المجانية والقروض بدون فوائد ومبالغ كبيرة من الإعانات للاجئين.

وفي السنوات الأخيرة، استخدمت الصين وسائل مختلفة لإجبار المزارعين في تركستان الشرقية على نقل أراضيهم الزراعية إلى التعاونيات الصينية. ثم قامت بترحيل الفلاحين الأويغور الذين فقدوا أراضيهم إلى المقاطعات الصينية تحت مسمى "نقل وتوظيف العمالة الزائدة". وفيما بعد، قاموا بتوطين الصينيين في تركستان الشرقية تحت مسميات مختلفة.

ويقول المراقبون إن الصين تحاول تحقيق هدفها القمعي المتمثل في استيعاب وتصيين شعب تركستان الشرقية بالكامل، وإضفاء الطابع الصيني عليه بالكامل من خلال القمع والاعتقال الجماعي والسخرة والنفي وما إلى ذلك. كما أعلنت الصين أنهم مستمرون في أفعالهم بشكل مستمر وعاجل.

منصة ذكاء اصطناعي للتعرف على العمل القسري للأويغور

في الوقت الذي أصبحت فيه قضية العمل القسري على جدول الأعمال الدولي، ظهرت منصة ذكاء اصطناعي تحدد على وجه التحديد سلسلة التوريد المشاركة في العمل القسري للأويغور.

كما ذكرت إذاعة صوت أمريكا في 25 أبريل، مع اقتراب تنفيذ قانون حظر العمل القسري للأويغور من عامين، تم تطوير أداة ذكاء اصطناعي جديدة الأسبوع الماضي يمكنها تحديد سلاسل التوريد المشاركة في العمل القسري للأويغور على وجه التحديد.

وبحسب التقرير، فإن الأداة التي تحمل اسم "Supply Trace" هي منصة مفتوحة للذكاء الاصطناعي، وهي مشروع مشترك بين جامعة نورث إيسترن في بوسطن وجامعة شيفيلد هالام في إنجلترا.

وقال المسؤولون لمنصة صوت أمريكا: "ستركز هذه الأداة على تتبع الملابس المصدرة إلى الولايات المتحدة في مرحلة الاختبار، وتخطط للتوسع في مناطق وصناعات أخرى في المستقبل".

وفقًا لشون بيماني، الأستاذ المساعد لإدارة سلسلة التوريد في جامعة نورث إيسترن الذي قاد تطوير منصة تتبع التوريد، تم إنشاء الأداة إلى حد كبير للتعبير عن قانون حظر العمل القسري في الولايات المتحدة والقوانين المماثلة الأخرى حول العالم. ومن خلال الجمع بين نقل الملابس والمخاطر المحتملة للعمل القسري في تركستان الشرقية، يمثل الجهاز تغييرًا منهجيًا في سلسلة التوريد.

وقال شون بيمان لإذاعة صوت أمريكا: "تم تصميم المنصة لمساعدة المشاركين في سلسلة التوريد بشكل استباقي ومستمر في الوصول إلى المعلومات حول مخاطر العمل القسري المحتملة". وهذا بدوره يساعد على منع العمل القسري وإضفاء الطابع المؤسسي عليه في سلسلة التوريد"، مضيفًا أن المنصة مصممة للاستخدام من قبل الشركات والمجتمع المدني والمستهلكين والأوساط الأكاديمية والحكومات.

في يونيو 2022، أقرت الحكومة الأمريكية قانون حظر العمل القسري للأويغور، واتهمت الصين بالعمل القسري وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الأويغور في تركستان الشرقية، وحظرت دخول سلع الأويغور المنتجة من خلال العمل القسري إلى الولايات المتحدة. يُحظر على الشركات الصينية والشركات الأخرى استيراد منتجاتها إلى الولايات المتحدة ما لم تتمكن من إثبات أن منتجاتها لا تنطوي على عمل قسري.

قرار الصين بحماية مدينة كاشغر يعتبر قرارا غامضا ومتأخرا

اعتمد مجلس الشعب في تركستان الشرقية التي تحتلها الصين منذ ١٩٤٩م وتسميها "شينجانغ"- وهو أعلى هيئة تشريعية في المنطقة المحتلة-، مؤخرًا ميثاقًا وقرر حماية الخصائص الثقافية القديمة لمدينة كاشغر، التي تعتبر مهد طريق الحرير القديم.

يذكر أن هذه اللائحة، التي تنفرد بحماية مدينة كاشغر القديمة، حماية "التراث التاريخي والثقافي الممتاز للأمة الصينية"، وحماية استمرار البيئة المعيشية الحية لمدينة كاشغر القديمة، وتوفير إطار قانوني من أجل "تخطيطها وحمايتها وتوارثها واستخدامها".

ويشكك الخبراء في أن هذه اللائحة ستلعب دورًا فعالًا في حماية مدينة كاشغر القديمة، وأنه قرار متأخر وأنه يهدف إلى تحويل الثقافة النابضة بالحياة لمدينة كاشغر إلى"متحف" وتحويلها إلى مجرد مكان سياحي.

وتبين أن اللجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب لمنطقة شينجانغ وافقت بالإجماع على اللائحة المكونة من 31 مادة في 31 مارس، والتي سيتم تنفيذها رسميًا اعتبارًا من 1 مايو من هذا العام. يتم تقسيم الكائنات الخاضعة للحماية لمدينة كاشغر إلى 6 فئات. هذه الفئات الستة هي المظهر التاريخي العام، والحالة الواقعة، والمناظر الطبيعية والأنثروبولوجية، والبيئة الطبيعية، والتراث الثقافي غير المنقول، والمباني التاريخية، والأشجار القديمة، والمجتمعات التقليدية، والشوارع، والساحات، والمباني، والأشكال المعمارية، والمحلات التجارية، والمكاتب، والمباني الكبيرة من العصور القديمة. وتم التأكيد على أنه يشمل أيضا التراث الثقافي غير المادي مثل الأحداث التاريخية الكبرى والشخصيات التاريخية والحرف اليدوية والفنون التقليدية والعادات والطقوس. لكنها لا تشير إلى الأشياء المحددة التي تهدف إلى حمايتها. تم التأكيد في الميثاق على أن حكومة بلدية كاشغر ستكون مسؤولة فقط عن تحديد قائمة الأشياء المحمية المحددة، وإنشاء آلية لتنسيق أعمال الحماية، والتعامل مع "المشاكل الصعبة المحددة" في أعمال الحماية.

ويعتقد البروفيسور شون روبرتس (Sean Roberts)، مدير مشروع أبحاث آسيا الوسطى في جامعة جورج واشنطن، أن هذا الإجراء هو قرار اتخذ بعد فوات الأوان.

يقول شون روبرتس: "هذا القرار هو واحد من العديد من القرارات التي تم اتخاذها بعد فوات الأوان. كما تعلمون، منذ عام 2019، بدأت الحكومة الصينية في هدم مدينة كاشغر القديمة. أعتقد أن هذا (اللائحة) مرتبط بالدعاية المبذولة التي تدعي حماية حقوق الأويغور والمنطقة".

وقال البروفيسور روبرتس إنه في الوضع الحالي، لا تلعب هذه اللائحة دورًا فعالًا في حماية التقاليد الثقافية الحقيقية لكاشغر. وشدد على أنه على الرغم من أن التقليد الثقافي الحالي لكاشغر يبدو "حقيقيًا"، إلا أنه لا علاقة له بتاريخ كاشغر والوضع الحقيقي لشعب كاشغر. وقال البروفيسور روبرتس، الذي زار كاشغر في التسعينيات وأجرى أبحاثًا أنثروبولوجية في المدينة، إن كاشغر في حينه وكاشغر اليوم مكانان مختلفان تمامًا.

ويقول: "لقد تم تدمير الأشكال المحلية من التقاليد القديمة في كاشغر إلى حد كبير". أعتقد أن ما يتكرر في كثير من الأحيان هو أنه في حين تبدو الحكومة مهتمة بإنشاء تقليد ثقافي يبدو "أصيلاً"، فإن هذا التقليد الثقافي لا علاقة له بالمنطقة والأشخاص الذين يعيشون هناك. ومع ذلك، فإن هذا النوع من التقاليد الثقافية مفيد فقط لاقتصاد السياحة.

يتبين أن أعمال إعادة بناء مدينة كاشغر القديمة وفتحها أمام السياحة، تشرف عليها شركة "جونغ كون" ومقرها بكين. ويصر هنريك زادزيفسكي (Henryk Szadziewski)، مدير الأبحاث في مؤسسة حقوق الإنسان للأويغور في الولايات المتحدة، على أنه في حين أن حماية كاشغر تعد "خطوة إيجابية"، إلا أنها ليست سوى "خطوة إيجابية" للمستثمرين في مدينة كاشغر القديمة.

قال هنريك سزايفسكي: "أعتقد أنها مجرد خطوة إيجابية لبعض الناس". والمفارقة في هذا هي أن هؤلاء الناس استثمروا في مدينة كاشغر القديمة المبنية حديثًا. بدأت مدينة كاشغر القديمة كما نعرفها في الانهيار في عام 2008. ومع ذلك، فإن مدينة كاشغر القديمة المبنية حديثًا احتلها أناس جدد (أي المستوطنون الصينيون) مختلفون. السياحة ومن يستفيد منها هم فقط.

يعتقد Henrik Szczewski أن هذا التطور يظهر أنه يُسمح فقط بالجوانب المسموح بها من ثقافة الأويغور. وقال في مقابلة أجريت معه يوم 10 أبريل/ نيسان: "هذا يدل على أن الجوانب المسموح بها فقط من ثقافة الأويغور تستخدم للسياحة والربح". وبطبيعة الحال، تعتبر مدينة كاشغر القديمة مثالاً نموذجيًا على ذلك.

تم إصدار "لائحة حماية مدينة كاشغر القديمة" في تركستان الشرقية بعد 13 عامًا من إصدار البرلمان الأوروبي قرارًا في مارس 2011 يدعو إلى وضع حد لهدم مدينة كاشغر. وفي ذلك القرار، طلب البرلمان الأوروبي من حكومة بكين إدراج كاشغر في مشروع حماية طريق الحرير التابع لمنظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة اليونسكو من أجل حماية كاشغر من المزيد من الدمار. وطلب البرلمان الأوروبي آنذاك من بكين "النظر في إضافة مدينة كاشغر وطريق الحرير الخاص بكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان إلى قائمة اليونسكو لمواقع التراث الثقافي"، لكن حكومة بكين لم تستجب.

هنريك شتشيفسكي، وضع علامة استفهام على إصدار الصين قانونًا لحماية مدينة كاشغر القديمة وشكك فيما تريد حمايته في مدينة كاشغر ونقطة البداية للحماية.

يقول سزايفسكي: "من الصعب على أي منا أن يعرف ما الذي بقي من هذه التقاليد خارج السجلات البشرية". ومع ذلك، نحن نعلم أن الدولة الصينية قامت بغسل أدمغة الناس. في رأيي، الغرض الأول من ذلك هو حماية رأس المال، وثانيًا، ما تريد حمايته هو التقاليد الأويغورية التي أنشأتها الدولة. التقاليد التي تم تحديدها من قبل الحكومة على أنها من ثقافة الأويغور وتبدو بمظهر الأويغور، ولكن ليست التقاليد التي شكلها الأويغور".

وفقًا لـ "لائحة حماية مدينة كاشغر القديمة"، يجب أن تحافظ الشوارع والمجتمعات في المنطقة المحمية على وضعها التقليدي ونمطها التاريخي وحجم المساحة ومظهر الشوارع والأعمدة على طول الطريق. يجب حماية الشوارع، كما يجب أن تكون واجهات المحلات التجارية وزخرفة الأبواب الأمامية والمصابيح الملونة وغيرها من الملحقات قديمة، ويمنع هدم أو تغيير المباني أو المناظر الطبيعية، ويمنع إنشاء مبان تعكر صفو مناظر المباني التي تخضع للحماية.

وفي مقابلة معنا يوم 9 أبريل، قال الدكتور قهار بارات، الباحث في ثقافة طريق الحرير في الولايات المتحدة، إنه من المستحيل حماية ثقافة كاشغر دون وضعها على قائمة الحماية لليونسكو. لقد اتصلنا باليونسكو في 9 أبريل/ نيسان لنطلب منهم الرد. و رد مسؤول الاتصالات في اليونسكو، فرانسيوس ويبو (Francios Wibaux) ، في 11 أبريل/ نيسان، قائلاً إنه يعلم أن "هذه القضية حساسة للغاية" وأننا أرسلنا أسئلتنا إلى السلطات المختصة، لكننا لم نتلق إجابة بعد.

ويعتقد الدكتور قهار بارات أنه إذا كانت الحكومة الصينية صادقة في حماية كاشغر القديمة، فيجب عليها حماية الثقافة بشكل كامل وشامل، واستعادة آثار المخطوطات والمدارس القديمة والمساجد.

ومع ذلك، يرى شون روبرتس من جامعة جورج واشنطن أنه من السخف الاعتقاد بأن الحكومة الصينية تهتم بثقافة الأويغور في وضعها الحالي، وأن الثقافة معرضة للتهديد "بتحويلها إلى متحف".

يقول شون روبرتس: "القضية الأساسية هنا هي أنه من السخافة الاعتقاد بأن الحكومة الصينية تهتم بحماية ثقافة الأويغور كما هي الآن". "الآن نشهد الكثير من الاتجاهات نحو ما بعد الاستعمار." وبحسب شون روبرتس، فإن "الخطر الذي تواجهه ثقافة الأويغور في الصين الآن هو تشويهها، وحرمانها من كونها ثقافة حية نابضة بالحياة، وتحويلها إلى سلعة للسياح".

ومع ذلك، في وسائل الإعلام الرسمية مثل "وكالة أنباء شينخوا"، وصف المسؤولون المحليون المعنيون في منطقة الأويغور هذه اللائحة بأنها صدرت لحل المشكلات الأساسية المتمثلة في "عدم الوضوح بشأن المسؤوليات عن حماية مدينة كاشغر القديمة، والتجديدات غير المصرح بها، ما تسبب مشكلة عدم التوافق مع المظهر المعماري وخصائصها التاريخية، وعدم انعكاس الثقافة التقليدية بشكل كامل".

في عام 2008، بدأت الحكومة الصينية خططًا لهدم مدينة كاشغر ونقل شعب الأويغور باسم بناء "منازل مقاومة للزلازل". وتبين فيما بعد أن الحكومة الصينية كانت قد هدمت في ذلك الوقت أكثر من 85 بالمائة من مدينة كاشغر القديمة.

إرسال مزيد من المستوطنين الصينيين إلى تركستان الشرقية

في الصورة: المواطنون الصينيون يغادرون المقاطعات الصينية بأعداد كبيرة لزراعة القطن في تركستان الشرقية، 1 سبتمبر 2013.

وفقًا لوسائل الإعلام الحكومية الصينية ووسائل التواصل الاجتماعي، فإن عدد المستوطنين الصينيين القادمين إلى تركستان الشرقية بحثًا عن فرص عمل في ازدياد مستمر في عام 2024. ويظهر في مقاطع الفيديو التي تم تداولها أنهم استأجروا مئات الأفدنة من الأراضي في قرى تركستان الشرقية ويقومون بدعوة مواطنيهم من المقاطعات الصينية للقدوم إلى هذه الأرض الخصبة ويصبحوا أغنياء. ومع ذلك، في مقاطع الفيديو التي نشرها المزارعون الأويغور، يُزعم أن الأرض التي كان الأويغور يزرعونها في الماضي قد تم إيجارها للصينيين دون إبلاغ أصحابها.

ومع دعوات ومبادرات الحكومة الصينية، يتبين أن عدد الصينيين القادمين إلى تركستان الشرقية بحثًا عن فرص عمل سيزداد في عام 2024.

في مقاطع الفيديو التي تشجع الصينيين على القدوم إلى تركستان الشرقية ليصبحوا أغنياء، يذكر أن المستوطنين الصينيين يستمتعون بالأراضي المجانية والمنازل المجانية في تركستان الشرقية، ويدعون مواطنيهم في المقاطعات الصينية للقدوم إلى هذه الأرض الخصبة والثراء السهل.

في أحد مقاطع الفيديو هذه، شجع رجل صيني من مقاطعة شاندونغ، المتمركز في بينغتوان في محافظة دوربيلجين (إحدى المحافظات شمال تركستان الشرقية)، مواطنيه في الداخل على القدوم إلى قريته والحصول على استئجار الأراضي.

وفقًا لوسائل الإعلام الحكومية الصينية ووسائل التواصل الاجتماعي، فإن عدد المستوطنين الصينيين القادمين إلى تركستان الشرقية بحثًا عن فرص عمل في ازدياد مستمر في عام 2024. ويظهر في مقاطع الفيديو التي تم تداولها أنهم استأجروا مئات الأفدنة من الأراضي في قرى تركستان الشرقية ويقومون بدعوة مواطنيهم من المقاطعات الصينية للقدوم إلى هذه الأرض الخصبة ويصبحوا أغنياء. ومع ذلك، في مقاطع الفيديو التي نشرها المزارعون الأويغور، يُزعم أن الأرض التي كان الأويغور يزرعونها في الماضي قد تم إيجارها للصينيين دون إبلاغ أصحابها.

ومع دعوات ومبادرات الحكومة الصينية، يتبين أن عدد الصينيين القادمين إلى تركستان الشرقية بحثًا عن فرص عمل سيزداد في عام 2024.

في مقاطع الفيديو التي تشجع الصينيين على القدوم إلى تركستان الشرقية ليصبحوا أغنياء، يذكر أن المستوطنين الصينيين يستمتعون بالأراضي المجانية والمنازل المجانية في تركستان الشرقية، ويدعون مواطنيهم في المقاطعات الصينية للقدوم إلى هذه الأرض الخصبة والثراء السهل.

في أحد مقاطع الفيديو هذه، شجع رجل صيني من مقاطعة شاندونغ، المتمركز في بينغتوان في محافظة دوربيلجين (إحدى المحافظات شمال تركستان الشرقية)، مواطنيه في الداخل على القدوم إلى قريته والحصول على استئجار الأراضي.

وجاء في مقطع فيديو آخر: "الذين يريدون أن يصبحوا أثرياء، عليهم أن يأتوا إلى "شينجيانغ" ويزرعون، وسيكسبون 8 ملايين يوان سنويًا".

كما قامت السلطات الصينية بتوزيع مقاطع فيديو تدعو المستوطنين الصينيين إلى القدوم إلى تركستان الشرقية على نطاق واسع. أحد هذه الإعلانات هو إعلان توظيف بثه الفيلق 29 الميداني لبينغتوان في مدينة باش أجيم، وهو جزء من الفرقة الثانية للجيش، المتمركزة في كورلا جنوب تركستان الشرقية.

وجاء في الإعلان أن الصينيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا والحاصلين على تعليم ثانوي يمكنهم الالتحاق طوعًا بـ "السكان من خارج شينجيانغ" التابعين للفيلق التاسع والعشرين. وشدد الإعلان أيضًا على أن أصحاب العائلات سيتمتعون بسياسة تفضيلية خاصة، كما سيتم تسجيل الآباء والأقارب الآخرين في الجيش، وسيكون لديهم مساكن وأراضي زراعية لأفراد الجيش في الفيلق التاسع والعشرين؛ وتم التأكيد على أنه سيتم منحهم شهادات الأراضي الزراعية المملوكة للدولة.

وقال مسؤول الجيش إنه منذ عام 2019، تم تخصيص 40 فدانًا من حقول الأرز و20 فدانًا من البساتين للمهاجرين الجدد، كما يتعين عليهم دفع رسوم المياه والكهرباء

والتدفئة في السنوات الثلاث الأولى، ويحصلون على الامتيازات مثل الإعفاء من الإيجار والتأمين الطبي والحصول على المعاشات التقاعدية. بالإضافة إلى ذلك، ستمنح أولئك الذين ينجبون طفلا ثانيا مكافأة قدرها 10000 يوان.

وفي مقطع فيديو صدر في بداية أبريل من هذا العام، قال مزارع صيني جاء إلى وادي تاريم مع عائلته في عام 2023، إن العديد من المزارعين والشباب الصينيين مثله قد أتوا إلى هنا الآن.

ومع ذلك، في مقاطع الفيديو الأخيرة التي نشرها المزارعون الأويغور في محافظة إيلي في مقاطعة غولجا، ومحافظة قومول، وكاشغر، وخوتان، تم إيجار أراضيهم وبساتين الفاكهة، التي كانوا يزرعونها لسنوات للصينيين من قبل الحكومة دون إبلاغهم، واتهموا الصينيين الذين يعيشون في قراهم بإضرام النار في بساتين الجوز التابعة لشعب الأويغور.

وقال السيد تنغ بياو، الأستاذ الزائر في جامعة شيكاغو والمحامي السابق في مجال حقوق الإنسان في الصين، إن الدعوة لتشجيع المستوطنين الصينيين على القدوم إلى تركستان الشرقية يتم استخدامها كوسيلة لحل مشكلة الوضع الاقتصادي الحالي المتدهور والبطالة في الصين.

وقال السيد تنغ بياو إن ما تفعله الحكومة الصينية حاليًا في تركستان الشرقية هو سياسة استعمارية. إن نقل الحكومة الصينية لمزيد من المستوطنين الصينيين إلى المناطق التي يسكنها الأويغور يدمر بشكل قانوني البيئة الثقافية الطبيعية للأويغور ويعمل على تكثيف الإبادة الجماعية.

وقال: "إلى جانب أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها الحكومة الصينية في شينجيانغ في السنوات الماضية، فإن ما تفعله الآن هو سياسة استعمارية صارخة. ومن خلال جلب المزيد من المستوطنين الصينيين، سوف يضعف بل ويسرع من اختفاء الثقافة الوطنية المحلية والمعتقدات الدينية للأويغور. هذه في الواقع سياسة إبادة جماعية».

ويعتقد تنغ بياو أن قدوم المستوطنين الصينيين من البر الرئيسي واستقرار أفراد الجيش في تركستان الشرقية ونهب أراضي الأويغور، مخالف لمبادئ الدستور الذي أعلنته الصين نفسها. ومع ذلك، أن "القانون" في الصين يخضع دائمًا لسياسة الحكومة، فإن السلطات تخرق القانون متى شاءت.

وقال: "إن هذه الأفعال تنتهك بشكل واضح حقوق الملكية والتملك للمواطنين على النحو المنصوص عليه في دستور الصين، وهذه أعمال إجرامية تقودها الحكومة". لكن في الصين، يخضع القانون دائمًا لسيطرة السياسة. ويصبح القانون وسيلة للتسلط.

ولذلك، في كثير من الحالات، ينتهك الحزب الشيوعي الصيني قوانينه عمدًا. في مثل هذه الحالة حيث يصبح القانون عمليا قطعة من الورق عديمة الفائدة، لا يمكن أن نتوقع من السكان المحليين حماية أنفسهم من خلال القانون. ويتعرض الملتمسون لحكم القانون للقمع والاضطهاد من قبل الحزب الشيوعي الصيني».

وأعرب السيد ليو جين شينغ، وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان عمل سابقًا في منصب حكومي في محافظة إيلي ويعيش حاليًا في الولايات المتحدة، عن آرائه بشأن هذه المسألة.

وقال: "في جميع السياسات الاستعمارية، يتم تجريد السكان الأصليين من ممتلكاتهم". هذا هو الشكل الأكثر كلاسيكية للسياسة الاستعمارية، وما يتم تنفيذه في تركستان الشرقية نموذجها الجديد.

ويعتقد أن الحكومة الصينية الحالية تنفذ سياستها الاستعمارية من خلال سلب أراضي الأويغور بشكل غير قانوني باسم الاستمرار في توسيع جيشها.

وذكر السيد ليو جين شينغ أنه في السنوات الأخيرة، زاد عدد المدن العسكرية في تركستان الشرقية ووصل إلى 10. وقال إن غرض الحكومة الصينية من القيام بذلك هو احتلال المزيد من الأراضي، وبسبب توسع الجيش إلى الجنوب، فإن الأويغور، وخاصة السكان المحليين في جنوب تركستان الشرقية، يفقدون منازلهم وأراضيهم الزراعية.

يعتقد السيد ما جو، وهو محلل تونجان (مسلم صيني من عرق هوي) في نيويورك، أن السلوك الحالي للجيش والمستوطنين الصينيين لاغتصاب المزيد من الأراضي في تركستان الشرقية أصبح بمثابة موجة كبيرة.

قال ما جو: "أعتقد أنه في حالة الاستيلاء على الأراضي، سواء كان ذلك من قبل الجيش أو الحكومة، أو سواء كان ذلك من خلال الاستيلاء على الأراضي من قبل المستوطنين الصينيين في ظل السياسات الاستعمارية الجديدة، فإن الصراعات التي تنشأ نتيجة للصراع المتزايد بين السكان المحليين الأويغور والمستوطنون الصينيون سوف تحل حكومة الحزب الشيوعي الصيني المشكلة قريبًا عن طريق قمع الأويغور. وهذا سيزيد من القلق بشأن الوضع في تركستان الشرقية.

وأكد السيد ما جو أنه على الرغم من استمرار الحكومة الصينية في احتلال الأراضي في تركستان الشرقية من خلال الجيش في السنوات السابقة، إلا أن احتلال المستوطنين الصينيين للأراضي في تركستان الشرقية هذه المرة لن يختلف عن السنوات السابقة. تحرض الحكومة الصينية حاليًا على موجة من الاستيلاء على أراضي الأويغور من خلال المستوطنين الصينيين الذين يدعمون السياسات الاستعمارية، مما يجعل الوضع في المنطقة أكثر توترا.

ماذا يعني تحذير السلطات الصينية من حظر التطبيقات الأجنبية في تركستان الشرقية؟

في 8 أبريل، أصدرت إدارة الشرطة الصينية وإدارة شرطة الجيش في تركستان الشرقية تحتلها الصين وتسميها "شينجانغ"، والتي كان لها يد مباشرة في الإبادة الجماعية للأويغور، إشعارًا خاصًا بالفيديو على منصة دوين، تحذر المستخدمين في المنطقة بعدم تحميل تطبيقات الوسائط الاجتماعية مثل TikTok وX وTwitter و YouTube وBitcoin، وحذروا من تعرضهم للمساءلة في حالة المخالفة.

في مقاطع الفيديو هذه، حذر ضباط الشرطة الذين يرتدون زي الشرطة من استخدام شبكات VPN أو مسرعات مختلفة للوصول إلى المواقع المقيدة من قبل الحكومة، والمشاركة في عمليات الاستثمار الافتراضية، وزيارة المواقع الأجنبية، ومشاهدة الأخبار ومشاهدة أفلام مطاردة للنجوم، ومشاهدة المواد (المحظورة)، وما إلى ذلك مما يعتبر مخالفا لسلوك الاتصال بالإنترنت.

إذا قام مستخدمو الإنترنت بتثبيت تطبيقات الوسائط الاجتماعية المذكورة أعلاه وتبين أنهم ينتهكون اللوائح، فسيتم القبض عليهم. سيتم تغريمهم 15 ألف يوان صيني وسيتم خصم 40 نقطة من ضمان الائتمان الاجتماعي وفقًا للأحكام ذات الصلة من "لوائح الإدارة المؤقتة لشبكات المعلومات الحاسوبية والشبكات الدولية".

توصل أعضاء مجلس الدولة الأمريكي والمسؤولون الحكوميون إلى إجماع على أن TikTok، وهي شركة تابعة لشركة "Byte Dance" الصينية، تضر بالأمن القومي الأمريكي والصحة العامة؛ بينما يدخل استحواذ الولايات المتحدة على TikTok مراحله النهائية، فإن تهديد الصين بحظر التطبيقات الأجنبية، بما في ذلك TikTok الخاضعة لسيطرتها، يجذب اهتمامًا قويًا.

قال إيلشات حسن، ناشط ومراقب مستقل يعيش في الولايات المتحدة، والذي قام بالتدريس سابقًا في كلية شيخنزه (مدينة شمال تركستان) للزراعة، التي كانت تابعة لبينغتوان (فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء) إن بينغتوان كانت القوة الرئيسية في قمع العرقيات المسلمة في تركستان الشرقية، ودعم الإبادة الجماعية لشعب الأويغور وكل جهات القمع ضد الأويغور قبلها وبعدها. هذه المرة، قد يكون إعلان قوة الشرطة الخاصة التابعة لبينغتوان عن تحذيرات من التطبيقات الأجنبية على وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات عبر الإنترنت في نفس الوقت علامة على حدوث حملة قمع وشيكة كبيرة أخرى في المنطقة تحت ذريعة الأمن السيبراني. وأعرب عن مخاوفه بشأن هذا الأمر.

تأسست "فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء" في عام 1954 من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وكانت في الواقع منظمة مسلحة شبه عسكرية في مناطق حدودية في تركستان الشرقية. عندما تم إنشاء هذه الوكالة، كان المصدر الرئيسي للموظفين هو عدد من فرق جيش التحرير الشعبي الصيني الذي سار إلى تركستان الشرقية وجيش الكومينتانغ المكون من مائة ألف جندي والذي استسلم للنظام الصيني الشيوعي في تركستان الشرقية. بالإضافة إلى الاستيلاء على الزراعة، تولى هذا الفيلق مهمة حماية الأمن القومي في المنطقة والمناطق الحدودية لتركستان الشرقية، باستخدام قواتها المسلحة وقوات الشرطة الخاصة التابعة لها لقمع حالات الطوارئ. عندما شنت الحكومة الصينية عملية الاعتقال واسعة النطاق غير مسبوقة في تركستان الشرقية في عام 2017، لعب هذا الفيلق دورًا نشطًا في عمليات الاعتقال الجماعي والاحتجاز في المعسكرات والسجون للأويغور والكازاخ وغيرهم من الشعوب المسلمة.

وفي عام 2020، فرضت الحكومة الأمريكية حظرًا على هذا الفيلق بسبب دوره في قمع الأويغور.

وفقًا لمعلومات "شبكة أخبار الجيش" في 9 أبريل، أصدرت وزارة الأمن العام الصينية مؤخرًا قائمة بـ "مراكز شرطة الأمن العام من المستوى الأول" والتي تم تسميتها حديثًا، وهي ستة مراكز ومقرات شرطة، بما في ذلك مركز شرطة جياخيزي في مدينة آورال التابعة لبينغتوان، ومركز شرطة تابعة للفرقة الثانية، ومركزي الشرطة لفرقتين السادسة والثامنة، ومركز شرطة بيجياو التابع لمكتب الأمن العام في مدينة شيخنزه، ومركز شرطة Jianjiandong التابعة لفرقة 13 في القائمة.

في حين أنه من غير الواضح ما إذا كان هناك صلة مباشرة بين تحذير الجيش من المواقع والتطبيقات الأجنبية وتحديث وكالات الأمن العام، ولكن من الواضح للعيان، فإن بينغتوان وقواته المسلحة يواصلون لعب دور مركزي في الإبادة الجماعية المستمرة التي ترتكبها الحكومة الصينية ضد الأويغور في تركستان الشرقية وجميع أجهزة القمع التي تستهدف الأويغور.

في تقرير جديد بعنوان "إقامة دولة بوليسية في تركستان الشرقية: رسم خرائط الشرطة وقوات الأمن في منطقة الأويغور" نشرته مؤسسة الأويغور الأمريكية لحقوق الإنسان في 13 ديسمبر 2023، يشرح هيكل الرقابة البوليسية في تركستان الشرقية للصين و" جيش التحرير الصيني" (PLA). تبين أيضًا أن فيلق شينجيانغ للإنتاج والتعمير (XPCC) هو المرتكب الرئيسي للإبادة الجماعية التي ارتكبها الحزب الشيوعي الصيني ضد الأويغور.

يذكر تقرير آخر نشرته مؤسسة الأويغور لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة بعنوان "بينجتوان: القوة الاستعمارية شبه العسكرية الصينية في تركستان الشرقية" أن "بينجتوان هي وكالة استعمارية تنتهك بشكل خطير جميع حقوق السكان الأصليين من الأويغور لمدة 60 عامًا". وأوضح التقرير أنها كانت القوة العسكرية الرئيسية التي تلعب دورا في القمع العنيف الذي تمارسه الصين في المنطقة.

ويأتي تحذير صادر عن وزارة الخارجية الصينية بعد أن عقدت لجنة حزب منطقة الأويغور ذاتية الحكم اجتماعا خاصا الأسبوع الماضي ودعت فيه إلى "الحفاظ على السرية التامة المتعلقة بشينجيا نغ".

وفقًا للتقارير، قام جميع مستخدمي الإنترنت ومستخدمي الهواتف الذكية في تركستان الشرقية بتثبيت برنامج التجسس الصيني الذي يطلق عليه "مكافحة الاحتيال" من قبل سلطات الأمن العام الصينية على أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية الخاصة بهم.

إذا حاول أحدهم تثبيت البرنامج الأجنبي أو القفز فوق الحائط للوصول إلى الشبكات الأجنبية، يقوم هذا التطبيق بإبلاغ الشرطة على الفور. وتصل الشرطة في لحظة. يمكنهم أيضًا تجميد الحساب البنكي للمستخدم وقطع خدمة الهاتف.

وفقا للأخبار والتقارير، قامت الصين الآن بجمع كافة المعلومات الخاصة بالأويغور في "قاعدة بيانات كبيرة" وبدأت في مراقبة وتتبع الأويغور على مدار 24 ساعة يوميا.

ويعتبر جيفري كاين، كبير الباحثين ومدير السياسات في مشروع النزاهة التكنولوجية، ومؤلف كتاب "الدولة البوليسية المثالية"، أن حظر الصين للتطبيقات الأجنبية مثل تيك توك "عمل سخيف ومضحك".

وفي مقابلة مع محطة إذاعة آسيا الحرة، قال: "من السخف أن تقول الشرطة الصينية للمواطنين الصينيين: "لا يمكنك استخدام تيك توك، إنه غير قانوني". لأن Tik-Tok تابعة لشركة Byte Dance الصينية. ونسخته الصينية هي تطبيق يستخدم على نطاق واسع في الصين. والأمر الأكثر سخافة هو أن TikTok محظور باعتباره "غير قانوني". لأنهم استنكروا حظر الولايات المتحدة لـ TikTok باعتباره مخالفًا للديمقراطية وحرية التعبير، واتهموا الآخرين، لكن حقيقة حظره بالكامل في الصين تظهر أن الحزب الشيوعي الصيني متعجرف ومتغطرس للغاية.

أجاب جيفري كاين في مقالتنا على سؤال"هل هذا التحذير علامة على حملة قمع كبرى أخرى في تركستان الشرقية من قبل الصين؟" وأضاف ردا على سؤالنا: "أعتقد ذلك، وما زال القمع الشديد يحدث في الصين. وذلك لأن الحكومة الصينية تراقب وتتحكم في جميع اتصالات مواطنيها عبر الإنترنت. فهو يجمع كافة المعلومات الخاصة بأنشطة الجميع عبر الإنترنت ويصدر مثل هذه التنبيهات عندما يكونون على وشك اتخاذ إجراءات صارمة. هذا وضع رهيب. أما بالنسبة لما يحدث في تركستان الشرقية، فقد استخدمت الحكومة الصينية ذلك المكان كتجربة للسيطرة على التكنولوجيا المتقدمة. إن سجن الأويغور في المعسكرات وإنشاء مستودعات معلومات عنهم كلها محاولات اضطهاد. إن حقيقة قيام الحكومة الآن بإجبار جميع المواطنين الصينيين على تثبيت تطبيقات التجسس تظهر انعدام الأمن لدى الحكومة الصينية. "الحكومة الصينية تريد عدم ترك أي ثغرة في الحرية."

وقال جيفري أيضًا إن إجبار الناس على تثبيت تطبيقات التجسس في الصين يعد علامة على عدم الاستقرار السياسي في الصين. أعتقد، في الواقع، أن أكثر ما تخشاه الحكومة الصينية هو الكشف عن الأدلة التي تثبت الإبادة الجماعية في تركستان الشرقية.

ومن خلال إسكات أصوات الأويغور على وسائل التواصل الاجتماعي، فإنهم يحاولون تدمير الأدلة، لأنه عندما يتم جمع المعلومات ذات الصلة، ستصبح دليلاً لمحاكمة مسؤولي الحكومة الصينية بتهمة الإبادة الجماعية.

تشن الحكومة الصينية، التي تعمل على تكثيف مراقبتها للإنترنت واتصالات الأشخاص باستخدام تقنيات المراقبة الأكثر تقدما، حملة على مستوى البلاد ضد انتشار "الافتراء" عبر الإنترنت بحلول عام 2024. وبهذا، أصبح من المعروف أن إدارة الشرطة المحلية في الصين ضاعفت جهودها للقضاء على انتشار "الافتراء" على الإنترنت في منطقة الأويغور. وفي هذا الصدد، نشر موقع "شينجيانغ نيوز" 10 حالات نموذجية لعقوبات توزيع "الافتراء" على الإنترنت يوم 19 مارس في ألتاي وتشوتشاك وأقسو وبورتالا وخوتان وأماكن أخرى.

في 8 أبريل، رد رجل أعمال أجنبي من تركستان الشرقية على محطتنا الإذاعية، قائلاً إن تحذير الصين من استخدام المواقع والتطبيقات الأجنبية يبث باستمرار على جميع محطات الراديو وأجهزة التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي من تركستان الشرقية، وبدأت الشرطة الصينية في الدخول فجأة المنازل والفنادق، وفحص هواتف أي من الأويغور واعتقالهم. وبهذا يعود الوضع في تركستان الشرقية إلى حالة التوتر من جديد.

في 6 أغسطس 2015، أعلنت سلطات منطقة الأويغور ذاتية الحكم عن الافتتاح الرسمي لـ "منصة شينجيانغ للإنترنت لنشر المعلومات غير القانونية والسيئة". يعد تنفيذ "منصة التوزيع" هذه الخطوة الأولى في سياسة الإبادة الجماعية في منطقة الأويغور من قبل الصين. وأشار لو فويونغ، مدير مكتب معلومات الشبكة في منطقة الأويغور ذاتية الحكم، في ذلك الوقت إلى أن "الإنترنت هو ساحة المعركة الرئيسية في مجال الأيديولوجية".

وبحلول عام 2016، كانت الشرطة الصينية تجبر المستخدمين في المنطقة على تثبيت تطبيقات المراقبة الحكومية على هواتفهم المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم. في عام 2017، بدأت الحكومة الصينية عملية اعتقال واسعة النطاق بناءً على السجلات العملياتية للأويغور والمجموعات العرقية المسلمة الأخرى.صتظهر تقارير الأدلة المنشورة في منظمات حقوق الإنسان الدولية ووسائل الإعلام حول الإبادة الجماعية للأويغور أنه اعتبارًا من عام 2017، يقال إنه تم سجن ما بين مليون إلى ثلاثة ملايين من الأبرياء في أرض الأويغور في المعسكرات والسجون، وقد يكون العدد الحقيقي أكثر بكثير من العدد المذكور.

في الآونة الأخيرة، قامت الحكومة الصينية بتعزيز الدعاية حول عودة الوضع الطبيعي في المنطقة من خلال إرسال دعوات إلى ممثلين عن دول ومنظمات أجنبية مثل منظمة التعاون الإسلامي إلى تركستان الشرقية، وسماح لبعض الأويغور بالسفر إلى الخارج والبعض الآخر بالعودة إلى ديارهم. ما يجذب الانتباه وفي الوقت نفسه، أن الصين بدأت في السيطرة على المعلومات، وخاصة التطبيقات الأجنبية.

وأكد السيد إيلشات حسن أن مسؤولي الحكومة الصينية يستخدمون على نطاق واسع منصات التواصل الاجتماعي مثل تيك توك، وإكس، وتويتر، وفيسبوك لإنكار الإبادة الجماعية للأويغور. في حين توظف الصين الآلاف من نجوم الإنترنت لترويج سياساتها تجاه الأويغور على وسائل التواصل الاجتماعي الأجنبية، فإن قيام جهات أمنية في المنطقة بتحذير الجمهور من تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي الأجنبية هذه تظهر مدى عدم عقلانية الحكومة الصينية عندما يتعلق الأمر بمصالحها.

وقالت لنا الدكتورة صوفي ريتشاردسون (Sophie Richardson)، المديرة السابقة لشؤون الصين في هيومن رايتس ووتش، ردًا على تحذير الشرطة الصينية لمستخدمي الإنترنت في تركستان الشرقية: "نحن نعلم أن الحكومة الصينية تحجب الإنترنت في المنطقة لفترة طويلة". لذا فإن هذه الأنواع من القيود ليست جديدة، وقد يكون التحذير الحالي هو رد فعل الصين ضد القيود الأمريكية على تيك توك. ومهما كان السبب، فإن حرية التعبير هي من أبسط حقوق الإنسان يجب حمايته بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الصيني. ومع ذلك، تواصل الحكومة الصينية حملتها القمعية على المنطقة بينما تحجب أيضًا الاتصالات عبر الإنترنت وتحاول قطع الاتصال تمامًا بين من يتواجدون في الخارج ومن يقيمون في تركستان الشرقية. لو كانت سياسات القمع غير المسبوقة التي تنتهجها الحكومة الصينية ناجحة في المنطقة، فلن تكون هناك حاجة لفرض هذه القيود الجديدة".

وتواصل وكالات إنفاذ القانون في الصين تعزيز رقابتها على وسائل الإعلام والمعلومات.

لم تتسبب الإشعارات التحذيرية الصادرة عن التطبيقات الأجنبية الصادرة عن الوكالات الحكومية الصينية في حدوث استجابة طارئة على وسائل التواصل الاجتماعي مثل Facebook وX، والتي يستخدمها الأويغور في الخارج فحسب، ولكنها تثير أيضًا مخاوف بشأن وضع الأويغور.

مراسل الإيكونوميست: الحكومة الصينية لم تحترم الحرية الدينية للأويغور

في أواخر شهر رمضان وأثناء أيام عيد الفطر من هذا العام، ذهب مراسل مجلة "الإيكونوميست" (Economist) ديفيد ريني (David Rennie) إلى تركستان الشرقية وزار أورومتشي وتوربان. أجرى ملاحظات وتحقيقات في أورومتشي وتوربان ونشر مقالاً في مجلة "الإيكونوميست" عن الحياة الدينية للأويغور هناك. وقال في مقالته: إن الحكومة الصينية تروج للإلحاد ولا تحترم الحرية الدينية للمسلمين، وخاصة الأويغور. وفي الوقت نفسه، تم إغلاق المساجد، وتحويل بعض المساجد إلى متاحف، وتم منع الصيام.

أجرى السيد ديفيد ريني مقابلة مع إذاعة آسيا الحرة وقدم معلومات مفصلة ومهمة حول زيارته إلى أورومتشي وتوربان والحياة الدينية للأويغور. وقال: أكتب مقالا لمجلة الإيكونوميست، كمراسل أجنبي مقيم في الصين،

اعتقدت أنه سيكون من المفيد زيارة شينجيانغ (تركستان الشرقية) وكتابة تقرير، لذلك ذهبت إلى شينجيانغ خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان وعيد الفطر.

قمت بزيارة أورومتشي وتوربان. لقد كتبت عما رأيته في مجلة The Economist وتم نشر هذا المقال في قسم المراجعة بالمجلة. تحتوي مجلتنا أيضًا على بودكاست صوتي رقمي بعنوان "Jumped Up" حول الصين. وسأقوم أيضًا بإعداد ما رأيته في شينجيانغ لهذا البرنامج. حرية الناس في الإلحاد محمية بشكل خاص في شينجيانغ. أي أن المعتقدات الدينية للناس تكون محمية إذا كانت تتماشى مع أيديولوجية الحزب الشيوعي وسياساته. لكن حرية العبادة للناس ليست محمية. الناس غير راضين عن عدم تمكنهم من أداء شعيرة الصيام في شينجيانغ. "لا يمكن رؤية سوى كبار السن في المساجد".

وذكرت "صحيفة شينجيانغ" أنه في 27 مارس/آذار، قال ما شينغروي، أمين الحزب في منطقة الأويغور، في كلمته عندما استقبل فريق التحقيق من الأحزاب السياسية من الدول العربية مثل فلسطين ومصر وسوريا في أورومتشي، "إن الوضع في منطقة شينجيانغ متناغم ومستقر، ويتم ضمان كافة حقوق الإنسان للشعوب بشكل كامل. ومع ذلك، في مراجعة ديفيد راني، من الواضح أن حرية المعتقد الديني، والتي تعد الجزء الأكثر أهمية من حقوق الإنسان للأويغور، ممنوعة تماما.

وقال الباحث والناشط السيد عبد الولي أيوب عن مقال ديفيد ريني المنشور في مجلة الإيكونوميست: "لقد أجريت مؤخرًا مقابلة مفصلة مع 15 أويغور الذين غادروا الوطن. ما يقوله هؤلاء الأويغور الخمسة عشر يشبه ما قاله ديفيد ريني في المقال. وقدم معلومات صحيحة عن الحياة الدينية في الوطن الأم.

وأكد السيد عبد الولي أيوب ما ورد في مقال ديفيد راني بأن الحكومة الصينية تدعم الملحدين والمرتدين وتهاجم الأشخاص الذين يعتنقون الدين، وخاصة الأويغور. وقال: "ما أفهمه هو أن الأويغور في وطنهم تركستان الشرقية مجبرون على القيام بأشياء لا يريدون القيام بها لحماية أنفسهم وتجنب الاضطهاد من قبل الحكومة الصينية".

أجرى هنريك زادزيفسكي (Henryk Szadziewski)، مدير مركز أبحاث تنمية حقوق الإنسان للأويغور، مقابلة مع محطتنا الإذاعية وعلق على مقال ديفيد ريني.

في المقال المنشور في مجلة الإيكونوميست، ذهب مراسل المجلة إلى تركستان الشرقية خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان وعيد الفطر، وقدم وصفًا تفصيليًا للحياة الدينية هناك. وأعرب الكاتب عن وجهة نظر انتقادية قوية لتقييد الحرية الدينية في تركستان الشرقية. وقد أظهرت الملاحظات والتحقيقات أن السلطات الصينية لا تحترم الحرية الدينية للناس كما تدَّعي.

منذ عدة سنوات، قمنا بنشر العديد من التقارير حول تقييد حرية المعتقد الديني وحرية التعبير للناس تركستان الشرقية. لذلك أعتقد أن هذا المراسل قد تحقق بأم عينيه من صحة ما سجله ونشره كثير من الناس على مر السنين.

وقالت مايا وانغ، نائبة مدير قسم آسيا في هيومن رايتس ووتش، إن "لائحة الشؤون الدينية لمنطقة الأويغور" (تركستان الشرقية)، والتي تمت مراجعتها واعتمادها مؤخرًا من قبل اللجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب لمنطقة الأويغور، وبدأ تنفيذها بترويج أيديولوجية الحزب الشيوعي الصيني كدين حقيقي، وقالت: إن هذه اللوائح من نواح عديدة، تعكس فكرة شي جين بينغ حول إضفاء الطابع الصيني على الأديان في عام 2016.

من بين 120 شخصًا تم اعتقالهم في قرية خانيرق بمدينة كاشغر، أطلق سراح شخص واحد فقط

اتصل أحد المغتربين من قرية خانيرق في كاشغر الذي يعيش في الخارج بإذاعة آسيا الحرة، قائلاً إنه بعد عام 2017، عاد أحد الأشخاص الذين سجنوا من قرية طباقتشي في خانيرق، مسقط رأسه، إلى عائلته بعد انتهاء فترة محكوميته. وتبين خلال تحقيقات المراسل أن هذا الشخص هو جزار يدعى محمودجان مقدم من قرية طباقتشي، محكوم عليه بالسجن 7 سنوات لأنه نصح أصدقاءه بعدم شرب الخمر.

وفقًا لمغترب من كاشغر خانيرق يعيش في الخارج، في اليوم الثاني من عيد الفطر هذا العام، عاد رجل تم اعتقاله منذ عام 2017 وسجن لمدة 7 سنوات إلى عائلته.

ويقال إن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إطلاق سراح واحد من مئات الأشخاص المسجونين في القرية وهو على قيد الحياة. وتبين أن هذه الأخبار أعطت بعض الأمل لدى بعض الأهالي حول مصير إخوانهم في السجن، فيما أعرب آخرون عن قلقهم. لأن المفرج عنه من مرتكبي أخف أنواع "الجرائم" بين المعتقلين، وقد أثار خروجه من السجن بعد 7 سنوات حالة من الذعر بين أفراد عائلات ذوي "الجرائم" تعتبرها السلطات بأنها "خطيرة".

ومن أجل توضيح ما إذا كانت هذه المعلومات صحيحة أم لا، قمنا بالاتصال بضباط شرطة مقاطعة البلدة الجديدة التي تتبعها قرية خانيرق. كشف ضابط شرطة في قرية طباقتشي بخانيرق، أنه تم الحكم بالسجن على 120 شخصًا على الأقل في القرية وهم يقبعون في السجن الآن. إلا أنه لم يتمكن من تقديم معلومات عن المفرجين عنهم. وبحسب قاعدة بيانات بايدو، تتكون ناحية خانيرق من 23 قرية ويبلغ عدد سكانها 31 ألف نسمة، بمتوسط 1400 شخص يعيشون في كل قرية. وفي رد مغترب خانيرق، فإن طباقتشي قرية يبلغ عدد سكانها 800 نسمة، يقبع فيه أكثر من 100 شخص في السجون، وبعضهم محكوم عليهم بالسجن لأجل غير مسمى.

وكشف ضابط شرطة تلقى مكالمتنا من قرية ينيتام التابعة لخانيرق، أن الشخص الذي تم إطلاق سراحه في اليوم الثاني من عيد الفطر من قرية طباقتشي هو الجزار محمودجان مقدم. وقال إن مخمودجان قضى 7 سنوات في سجن في أورومتشي. وفقًا لزملائه في الشرطة، تم القبض على محمودجان مقدم للاشتباه في التطرف الديني لأنه نصح أصدقاءه بعدم شرب الخمر في إحدى المناسبات في أوائل عام 2016، وتلقى في البداية "تعليمًا" في معسكر اعتقال لمدة عامين؛ وفي عام 2019 تم الحكم عليه ونقله إلى السجن. وأشار الضابط إلى أنه لم يسمع عن أي عمليات إطلاق سراح أخرى من القرية.

في كتيب "75 علامة للتطرف الديني" في الصين، يعتبر التخلص من الكحول علامة على التطرف الديني.

في تحقيقاتنا السابقة، حُكم على رجل يبلغ من العمر 70 عامًا في مدينة ينيسار بالسجن لمدة 10 سنوات لأنه منع ابنه من شرب الخمر. والدليل على تطرفه هو أنه انتقد ابنه لأنه شرب الخمر في حفل زفافه قبل 14 عامًا من اعتقاله.

وكشف ضابط شرطة أيضًا أن مخمودجان مقدم منع أصدقاءه من شرب الكحول.

وذكر أحد المغتربين من خانيرق ويقيم في الخارج، أنه تم استلام جثث 6 أشخاص من المعتقلين عام 2017 بالإضافة إلى إطلاق سراح شخص واحد حياً. لكن هذا الجزء من المعلومات لم يتم تأكيده أثناء التحقيقات.

أجبرت السلطات الصينية الشيوعية المسلمين الأويغور على تناول الطعام والشراب خلال شهر رمضان المبارك في تركستان الشرقية...

المصـــادر

/https: / /turkistanpress.com /ar

https: / /turkistantimes.com /ar

https: / /www.rfa.org /uyghur /xewerler /xitay-uyghur-oqughuchilarning-mengisini-yuyuwatidu-08232023154025.html

صوت تركستان

من نحن؟

جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام – وكالة أنباء تركستان الشرقية (Istiqlal عربي)

تهدف وكالة أنباء تركستان الشرقية إلى إنتاج أفكار نظرية وعملية حول وسائل الإعلام على أساس أهميتها الاجتماعية وآثارها، وتقديم الاقتراحات والملاحظات والبحث، والقيام بأنشطة تعليمية وتثقيفية، من أجل المساهمة في خلق بيئة إعلامية أكثر حرية واستقلالية واحترامًا. كما تستغل جميع الوسائل الممكنة لحماية قيم شعب تركستان الشرقية، مع مراعاة عمل وسائل الإعلام والسياسة و المتغيرات الاقتصادية، وتسعى إلى زيادة الوعي حول قضية تركستان الشرقية، وكشف جرائم وسياسات الصين القمعية والاضطهادية في تركستان الشرقية، وخصوصا جريمة الإبادة الجماعية التي تطبقها الصين الشيوعية منذ احتلال تركستان الشرقية سنة 1949م.

من الممكن تحقيق وعي أفضل حول قضية تركستان الشرقية في العالم الخارجي، وخاصة في تركيا، من خلال توفير تدفق الأخبار بناءً على معلومات ومصادر موثوقة. هدفنا الرئيسي هو خدمة قضيتنا (قضية تركستان الشرقية) من خلال إجراء عمل إعلامي احترافي وإيجابي وصادق من أجل كسب تعاطف ودعم الجمهور الدولي، ومواجهة جميع أنواع السياسات القمعية التي تطبقها السلطات الصينية ضد نضالنا.

رئيس التحرير	بلال عزيزي
هيئة التحرير	د. عبد الوارث عبد الخالق مريم عبدالملك
الإخراج الفني	مريم عبدالملك
الكاريكاتير	رضوى عادل
الإشراف	جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام

Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dük 2
Sefaköy Küçükçekmece İSTANBUL
info@turkistanmedia.com
turkistantimes.com /ar
istiqlalhaber.com
turkistanpress.com
+90 212 540 31 15
+90 553 895 19 33
+90 541 797 77 00